# مؤشرات أداء القطاع السياحي في العراق والسبل الكفيلة لتطويره

م. الهام خزعل ناشور*


## المستخلص:

يعد القطاع السياحي من القطاعات الاقتصادية الرئيسة والمهمة في أية دولة، نظراً لما يحدثه من نقلة نوعية في تطورها الاقتصادي والاجتماعي ومساهمته في عملية التنمية، إذ يشكل هذا القطاع مصدراً رئيساً من مصادر الدخل القومي والتشغيل، كما أن له دوراً كبيراً في تطوير قدرات ومهارات السكان ثقافياً واجتماعياً، وبما أن العراق من الدول التي تتميز بوجود موارد سياحية عديدة، لذا فهو يعد قاعدة سياحية كبيرة وارضٍ خصبة للاستثمار السياحي، على الرغم من ذلك نجد أن القطاع السياحي في العراق لم يلقي الاهتمام والدعم من قبل الدولة، لذا بقي هذا القطاع عاجزاً عن أداء دوره المطلوب في التنمية، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال عدة مؤشرات منها مؤشر الطاقة الاستيعابية للفنادق ومؤشر عدد العاملين ومؤشر ميزان المدفوعات السياحي وغيرها من المؤشرات، وعليه فان الاهتمام بالقطاع السياحي وإعطاءه الدور الذي يستحقه وتوفير مستلزمات النهوض به، يتطلب وضع سياسات وإجراءات تكفل حسن إدارة هذا القطاع وإعادة بناءه وتطويره من جديد، لكي يتسنى له أن يساهم مساهمة فعالة في تنمية الاقتصاد العراقي .


# *The Performance Indicators of the Tourism Sector in Iraq and secuing Means to Develop*

*lecturer. Alham khazaal Nashur*


## *Abstract :*

***Tourism sector is one of the major and important sectors in any state due to a quantum leap that it wakes in economic and social development and its contribution to the development process . The sector is a major source of national income sources and work power, it also has a major role in the development of capabilities and skills of the population culturally and sociallys since Iraq is characterized by the presence of many tourism resources, so it is a major tourist base for tourism investment. However, we find that the tourism sector in Iraq has not received the attention and support from the State. The sector has remained unable to perform the required role in development, it can be inferred through several indicators; including hotel capacity index , number of workers , the balance of payments index, and other indicators, accordingly, the interest in the tourism sector and giving it a role that deserves, requires policies and procedure the development that ensure proper management of the tourism sector and rebuilding , developing it, in order to .contribute an effective contribution in the development of Iraqi economy.***


* جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي / قسم الدراسات الاقتصادية .

تأريخ استلام البحث 2015/6/8
تأريخ قبول النشر 2016/1/3

## المقدمة :

تميز العصر الحديث بتطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية في كثير من الدول نتيجة التوسعات العلمية والتكنولوجية في كافة ميادين الحياة، والتي ساعدت على تطوير السياحة وازدياد إمكانيات الانتقال والسفر من مكان إلى آخر، إذ أصبح القطاع السياحي من القطاعات الواعدة والمهمة ليس على مستوى الاقتصاد العراقي فحسب وإنما على مستوى اقتصاديات العديد من الدول، الذي يعد من الروافد الرئيسة للدخل القومي ويساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وفي تغطية العجز في ميزان المدفوعات، ودفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن للقطاع السياحي ارتباطات مع القطاعات أخرى عبر التشابكات الأمامية والخلفية مما يساهم في تطويرها لاسيما قطاع البنية التحتية مثل النقل والاتصالات والمياه والكهرباء، وان العراق بما يمتلكه من مقومات سياحية لو استثمرت بشكل كفوء يمكن أن تؤهله بان يحظى بمركزاً سياحياً متقدماً في العالم، بما يمتلكه من أرثاً حضارياً يمتد لآلاف السنين حيث قامت على أرضه أقدم الحضارات في العالم كما يحتوي على أرثاً دينياً لمختلف الأديان من مراقد وأضرحة مما جعله مركزاً لجذب السياحة الدينية، بالإضافة إلى امتلاك العراق موارد طبيعية من جبال وسهول وكهوف ومسطحات مائية (بحيرات واهوار وانهار وعيون معدنية) يمكنه من استقطاب السياحة الطبيعية والبيئية، إلا أن القطاع السياحي في العراق على الرغم من كل تلك المقومات، فان نصيبه من السياحة العالمية لا يزال أدنى بكثير من إمكانياته، لان هذا القطاع لا يزال يعاني من اختلالات ومشكلات عديدة تحد من قدرته على أداء دوره في تحقيق التنمية، ومن هذه المشكلات قلة الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الأساسية، والافتقار إلى سياسة موجهة للتنمية السياحية، إلى جانب نقص الموارد البشرية المؤهلة والكفوءة في المجال السياحي بسبب قلة المؤسسات التعليمية المتخصصة بالسياحة والفندقة. كل ذلك انعس تأثيره في محدودية تطور هذا القطاع سواءٍ فيما يتعلق بعوائده المتحققة أم بنسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي أم تشغيله للأيدي العاملة أم تأثيره في ميزان المدفوعات. ونتيجة لذلك فان أول ما يتطلبه تطوير هذا القطاع هو وجود إستراتيجية سياحية تبنى على مجموعة من الأهداف الخاصة بتنمية القطاع السياحي، وتطبيق سياسات فاعلة ضمن برامج التنمية الاقتصادية المعتمدة على دراسات معمقة ودقيقة وشاملة لكل الإمكانات والموارد المادية والبشرية المتوفرة في العراق، بما يكفل تحسين هذا القطاع الحيوي.

## أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال التوجه العام لاعتماد صناعة سياحية متطورة ذات مردود اقتصادي وإحدى الدعامات الرئيسة التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي، ولها دوراً فاعلاً في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في توفير النقد الأجنبي وتحسين ميزان المدفوعات، وتشغيل الأيدي العاملة، وزيادة الدخل القومي، والناتج المحلي الإجمالي، مما يعني الاهتمام والتركيز على هذا الموضوع لأجل دراسة مؤشرات القطاع السياحي، ومدى تأثيره على الاقتصاد العراقي.

## مشكلة البحث:

نظراً للظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد العراقي من حروب ودمار وحصار وصراعات سياسية وانعدام الأمن والاستقرار، فضلاً عن ضعف سياسات التنمية التي شهدها العراق خلال العقود الماضية، كل ذلك اثر بشكل سلبي على جميع قطاعات الاقتصاد العراقي ومنها القطاع السياحي مما سبب في فقدان هذا القطاع بعض من أهم مقوماته، ومن ثم أدى ذلك إلى تراجع أداءه في مسيرة التنمية في العراق.

## هدف البحث:

يتمثل هدف البحث في دراسة القطاع السياحي لانه من القطاعات الرئيسة في الاقتصاد العراقي والعوامل المؤثرة عليه، فضلاً عن بيان هيكليته وموارده السياحية ومؤشرات أداءه التي تعكس مدى تطوره، إلى جانب ذلك وضع السبل الكفيلة لتنشيط وتفعيل دور القطاع السياحي في الاقتصاد العراقي.

## فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من فكرة مفادها " يعاني القطاع السياحي في العراق من تدهور كبير في جميع مفاصله، مما جعله غير فعال ولا يلبي المستوى المطلوب مقارنة بالعديد من دول العالم السياحية، على الرغم من امتلاك العراق إمكانيات ومقومات سياحية واسعة ومتنوعة دينية وتاريخية وطبيعية، يمكن أن تؤهله بان يكون قطاعاً فاعلاً في الاقتصاد العراقي.

## خطة البحث:

لغرض إثبات صحة الفرضية أو نفيها فقد قسم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات، إذ تناول المبحث الأول دراسة أهمية القطاع السياحي والعوامل المؤثرة عليه، أما المبحث الثاني فقد اختص بدراسة طبيعة القطاع السياحي في العراق من خلال بيان انماطه والموارد السياحية فيه، ومدى مساهمته في الاقتصاد العراقي من خلال مجموعة من المؤشرات منها مؤشر الطاقة الاستيعابية لمؤسسات الإيواء السياحي، ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر الإيرادات والمصروفات السياحية، ومؤشر الأيدي العاملة وغيرها من المؤشرات الأخرى، في حين تضمن المبحث الثالث وضع السبل الكفيلة لتطوير واقع القطاع السياحي في العراق، فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات.

# المبحث الأول
# أهمية القطاع السياحي والعوامل المؤثرة عليه

## أولاً: أهمية القطاع السياحي

كانت السياحة منذ القدم بدائية وبسيطة في مظهرها وأسبابها وأهدافها ووسائلها، وكان الهدف منها ممارسة النشاطات الإنسانية الضرورية للحياة البشرية كالبحث عن الطعام والشراب والمأوى والصيد والبحث عن تجمعات بشرية معينة لغرض اجتماعي[1]. أما اليوم فقد تطورت السياحة وأصبحت نشاطاً له أسسه ومبادئه الخاصة به لاسيما بعد التطور التكنولوجي في مجال النقل والاتصالات وتحسين ظروف العمل وارتفاع مستوى التعليم والثقافة، إذ اكتسب القطاع السياحي أهمية متزايدة نظراً لدوره الهام والبارز الذي يؤديه في نمو الاقتصاد كونه يؤمن موارد مالية ويعمل على تحسين ميزان المدفوعات فهو يمثل في الصادرات الهامة غير المنظورة وعنصراً أساسياً من عناصر النشاط الاقتصادي، كما يرتبط ارتباطاً كبيراً بالتنمية ويعمل على حل بعض المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول منها مشكلة البطالة، إذ تعمل السياحة على التخفيف منها من خلال قدرتها على إيجاد فرص عمل جديدة[2]. إلى جانب قدرتها على زيادة الإنتاجية في بعض القطاعات التي تتصل به والخدمات التي تتفاعل معه لاسيما القطاعات الخدمية المتمثلة في قطاع النقل والاتصالات والقطاعات المنتجة كالقطاع الزراعي والصناعي وجلب الاستثمار اللازم لتطوير الخدمات الأساسية في المناطق المجاورة للمواقع السياحية ومن ثم يعطي حافزاً للتنمية القطاعات الأخرى[3]. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل (1) ولا يقتصر أهمية القطاع السياحي على الجانب الاقتصادي فحسب وإنما يتعدى إلى الجانب الحضاري والثقافي والبيئي، إذ يساعد على التعرف على ثقافات الشعوب وزيادة معرفتهم بعضهم ببعض وتوطيد العلاقات بينهم، كما أنه يشكل حافزاً للمحافظة على التراث الحضاري للدول من خلال المحافظة على المواقع الأثرية والدينية والأماكن المعمارية .

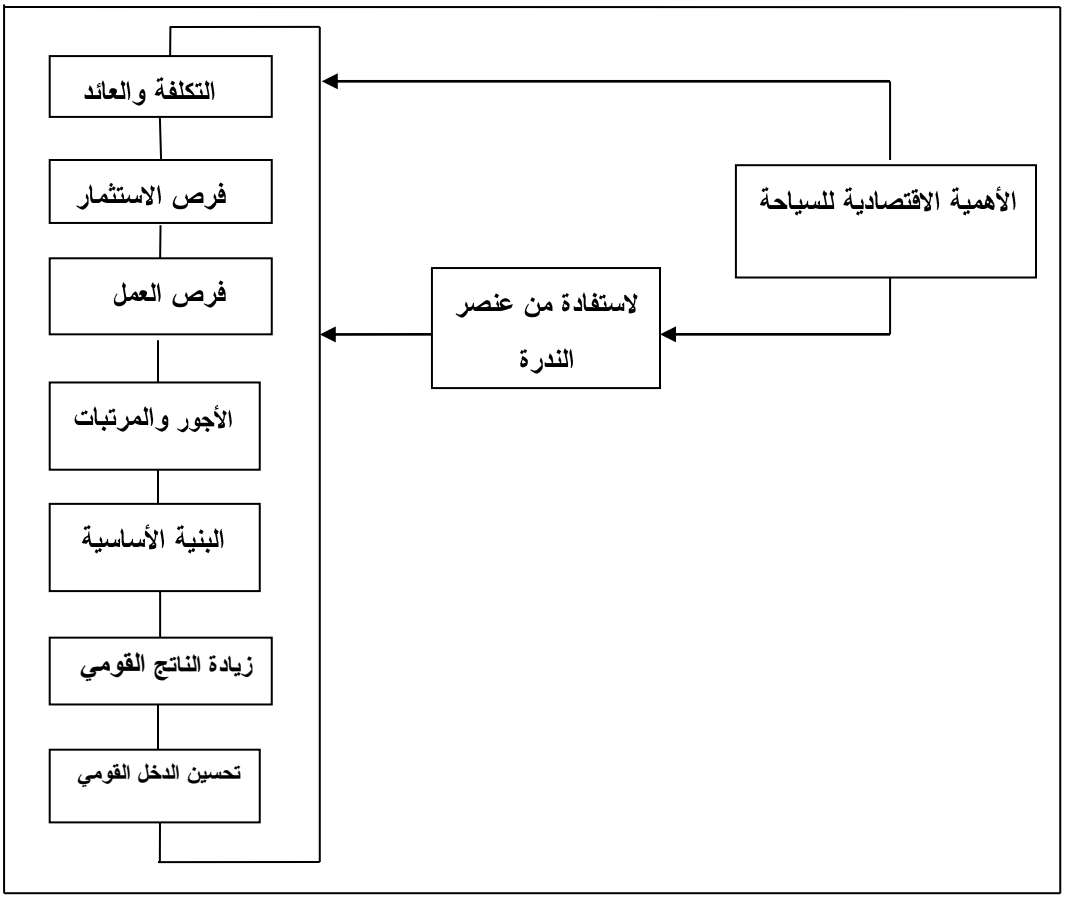


**الشكل (1)**
**أهمية القطاع السياحي من الناحية الاقتصادية**
**المصدر: مصطفى يوسف كافي، "صناعة السياحة والأمن السياحي "، الطبعة الأولى، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2009، ص40 .**

المتميزة، فضلاً عن إحياء الفنون التقليدية والصناعات اليدوية وبعض مظاهر الحياة المحلية، كما أن السياحة تحقق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتدفع المحافظة عليها وعدم الإساءة لها على اعتبار أنها ثروة وطنية[4]. ونظراً لذلك فقد وصفت منظمة التجارة العالمية القطاع السياحي بأنه القطاع الأكثر أهمية في التجارة العالمية، إذ تعادل أهميته أو يفوق على الزراعة والنفط في الصادرات العالمية، إذ شكلت السياحة ثلث التجارة العالمية في قطاع الخدمات في سنة 2007، ويقدر حجم النشاط الاقتصادي السياحي العالمي سنة 2010 بحوالي (10) ترليون دولار أمريكي، وقد وصل حجم الحركة السياحية العالمية سنة 2010 إلى (1) ترليون سائح[5]. ويعزو النمو والتوسع في القطاع السياحي لأسباب عدة منها زيادة ساعات الفراغ، والإجازات المدفوعة الأجر، والاتجاه الصناعي والخدمي للمجتمع، وكذلك اتجاهات المجتمعات للمدينة والتحضر، وزيادة حجم الطبقات الوسطى في المجتمعات وسرعة التغير والإبداع التكنولوجي، فضلاً عن الوعي الزائد للمجتمعات من خلال حملات الترويج السياحي ووسائل الإعلام المختلفة وارتفاع مستوى المعيشة[6]. ونظراً لأهمية السياحة فقد حاولت العديد من المنظمات والجهات التي تعني بالسياحة تعريفها فحسب منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة عرفت السياحة على أنها (النشاط الذي يمارسه الأفراد خلال السفر والانتقال إلى أماكن خارج محيطهم المعتاد وذلك لغرض الراحة أو لأغراض أخرى)[7]. فيما عرفتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.E.C.D) على أنها ( النشاط الذي يعتمد على حركة السكان أكثر من البضائع )[8].

## ثانياً: العوامل المؤثرة في القطاع السياحي

هنالك عدة عوامل تؤثر في الحركة السياحية من أهمها: مناطق الجذب السياحي، والتسهيلات المقدمة للسياح، وخدمات النقل والبنية التحتية، والأمن والاستقرار السياحي وغيرها من العوامل، ويمكن توضيحها كما يأتي:

### 1. مناطق الجذب السياحي

تشكل مناطق الجذب السياحي أساس قيام السياحة ومن دونها لا وجود للسياحة، إذ أن هناك مناطق تكون مغرية وممتعة وتغري السياح على الإقبال عليها، وتكون مصدر هذه المناطق أما طبيعية أو الحضارية أو دينية أو تسلية وترفيه، وبالنسبة إلى المناطق الطبيعية فان لكل منطقة مزيج فريد مميز من العناصر الطبيعية والجمال الطبيعي من المناخ والتضاريس والمياه والشمس، إلى جانب وجود الغابات والجبال والكهوف والآبار والعيون التي تعد من أهم عناصر الجذب الطبيعي. أما بالنسبة إلى العناصر الحضارية فان المعالم الحضارية وأنماط الحياة والتراث التاريخي والأنماط الثقافة والعادات والتاريخ تشكل مناطق الجذب السياحي، فضلاً عن ذلك هناك مناطق جذب خاصة أو مميزة، منها مناطق التسلية والترفيه، إذ يمكن جذب السياح بواسطة وسائل الترفيهية المتوفرة في المنطقة مثل المتنزهات وحدائق الحيوان والسيرك والمهرجانات والاحتفالات الثقافية وغيرها[9].

### 2. التسهيلات المقدمة للسائح.

تدعم التسهيلات عادة القطاع السياحي وتؤدي إلى زيادة جذب السياح وتجعلهم يشعرون أن المناطق المزاره بمثابة بلدهم الثاني ومن التسهيلات المهمة في السياحة ما يأتي[10].

أ- سرعة استخراج تأشيرات الزيارة عن طريق موانئ الدولة المختلفة.

ب- سرعة التحويلات المالية وسهولة استخدام بطاقات الائتمان في غالبية المحلات في مدن الدولة المزاره.

ت- توافر الشركات السياحية التي تقوم بتنظيم رحلات ترفيهية للسياح.

ث- توافر وسائل الراحة التي تتناسب وأذواق وحاجات السوق كوجود أماكن الإقامة والمطاعم والمحلات، فوسائل الراحة هذه تعد ضرورية لجذب السياح وإشباع رغباتهم، وزيادة نسبة السياحة المتكررة. إذ أن السائح في الغالب ينفق ما يقارب (25%) من ميزانيته على أماكن الإقامة التي تكون على شكل فندق أو موتيل أو بنسيون أو غيرها. كما يصرف السائح نحو (35%) من ميزانيته على الأطعمة والمشروبات، إلى جانب الإقامة والأطعمة هناك تسهيلات أخرى منها محلات التحف ومحلات الغسل والكي والمرشدين السياحيين، إذ ينفق السائح حوالي (25%) من ميزانيته على التسويق[11].

### 3. وسائل النقل السياحية.

أن تطور السياحة مرتبط بشكل مباشر مع تطور النقل والبنية التحتية، فبالنسبة إلى النقل فان أول ما يفكر فيه السائح عند وصولة إلى أية دولة هي طريقة وسهولة وسرعة الوصول إلى المنطقة التي يريدها، لذا فانه كلما كان الانتقال منتظماً ومأموناً كلما نشطت الحركة السياحة وازداد عدد السياح، وتتمثل وسائل النقل بخطوط النقل الجوي كالطائرات وخطوط النقل البحري كالسفن وخطوط النقل البري كالسيارات والقاطرات، فضلاً عن وسائل النقل فان السياحة لا تنجح بغياب البنية التحتية فهي المحرك الأساس لكافة مفاصل وأنشطة العمل السياحي[12].

### 4. البنية التحتية

تتمثل خدمات البنية التحتية بالفنادق والمطاعم والأسواق التجارية والمتنزهات وأماكن التسلية والترفيه وطرق المواصلات والخدمات العامة المتعلقة بالجوانب الصحية والهاتفية وشبكات المياه والكهرباء، وكلها تشكل عناصر مؤثرة في القطاع السياحي.

### 5. الضيافة

يقصد بالضيافة تعامل السائحين مع سكان المنطقة السياحية أو مع مستخدمي المطاعم والفنادق والمحلات ....الخ، وهذا يحتاج إلى برامج ترويجية فعالة تقوم بها الجهات المعنية من كلا القطاعين العام والخاص لتوسيع مفاهيم سكان المنطقة السياحية وتوعيتهم بدورهم الفعال في مجال السياحة، وكذلك بجلب السياح وتزويدهم بالمعلومات الضرورية حول المناطق السياحية [13].

### 6. الأمن والاستقرار السياحي

يعد الأمن أمراً رئيساً ومادة أولية مهمة لقيام السياحة، وتفوق أهمية هذا العامل في قطاع السياحة أكثر من القطاعات الأخرى، لان السياحة لا تنتعش ولا يقبل السياح على السفر إلى دولة تنعدم فيها مقومات الأمن السياحي، ويقصد بالأمن السياحي هو ( توافر عنصر الأمن والطمأنينة للسائح منذ وصولة إلى دولة ما وحتى مغادرته لها في نفسه وماله وعرضه وكل متعلقاته وأمتعته وحمايته من أية مضايقات أو جرائم قد تقع عليه)[14]. وتعد التشريعات والقوانين السياحية إحدى الآليات المعتمدة من قبل الدول لتحقيق أمن السائح وأمن المؤسسات السياحية، والتي تعد احد الالتزامات التي يتوجب على الدولة المضيفة القيام بها تجاه الوافدين عليها، ونظراً لما تكتسبه التشريعات من أهمية باعتبارها الإطار القانوني الذي ينظم سلوك الأفراد في علاقاتهم بعضهم البعض، لذا سعت العديد من الدول على وضع وسن قوانين ولا سيما لتوفير الحماية للسياح.

### 7. نفقات السفر والإقامة

تشكل نفقات السفر وانتقال السياح إلى المواقع السياحية، وكذلك نفقات الإقامة واستخدام المرافق والخدمات السياحية عنصراً هاماً من عناصر الجذب السياحي، وتؤثر بشكل مباشر على نوعية وأعداد السياح لذلك لابد من دراسة وتقيم مثل هذه النفقات لكي تتناسب مع إمكانية السياح [15].

# المبحث الثاني

# طبيعة القطاع السياحي في العراق

## أولاً : أنماط السياحة في العراق

يعد القطاع السياحي في العراق قطاعاً ذات أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة إذا تم تطويره وتنميته، لاسيما وانه يوجد العديد من المواقع الأثرية والحضارية والدينية والترفيهية المنتشرة في جميع محافظات العراق التي يمكن من خلالها إقامة العديد من أنواع السياحة المختلفة، ويمكن تصنيف هيكلية القطاع السياحي في العراق إلى عدة أنواع من السياحة وهذه الأنواع هي [16]:

### 1. السياحة الدينية:

تعد السياحة الدينية من أقدم أنواع السياحة في العراق التي مارسها الإنسان لزيارة الأماكن المقدسة لغرض العبادة والتقرب إلى الله تعالى، ويزخر العراق بالعديد من الأماكن المقدسة في اغلب محافظاته لاسيما محافظتي النجف الأشرف وكربلاء المقدسة اللتين تعدان العمود الفقري للسياحة الدينية نظراً لوجود المراقد المقدسة فيها، وتستقطب هذه السياحة أعداد كبيرة من السياح. إذ تشير إحصاءات وزارة التخطيط التابعة إلى الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات إلى تنامي السياحة الدينية في العراق، حيث بلغ عدد الزائرين للسياحة الدينية نحو(1,5) مليون زائر سنة 2011، مما انعكس ذلك في زيادة الإيرادات المتحققة لتبلغ نحو( 16,6) مليار دينار للسنة ذاتها[17].

### 2. السياحة الترفيهية:

أصبحت هذه السياحة حاجة اجتماعية ضرورية للمجتمعات نتيجة للإرهاق الناتج عن رتابة العمل والحياة اليومية المعقدة والبعد عن الطبيعة، وتشمل هذه السياحة العديد من نشاطات التسلية والترويح عن النفس المتوفرة في المصايف البحرية والجبلية ومناطق التسلية والمحميات الطبيعية والحدائق[18]. ولكن هذا النوع من السياحة غير فعالة في العراق، نظراً لعدم الاهتمام بالأماكن الترفيهية وعدم تطويرها لكي تكون أكثر جذباً للسياح.

### 3. السياحة العلاجية:

تعد السياحة العلاجية من أنواع السياحة المهمة والتي تدر دخلاً جيداً، لان مدة إقامة السائح لغرض العلاج تكون متوسطة، ولذلك تكون مصاريفه كبيرة لاسيما إذ توافرت في الدولة مقومات السياحة العلاجية، مثل توافر جو نقي والينابيع المعدنية والكبيريتية والرمال ذات الطبيعة الخاصة والشمس وتوافر مستشفيات وكادر طبيي جيد وتوافر أطباء أخصائيين وتقديم الطعام الجيد إلى المرضى[19]. غير أن هذا النوع من السياحة غير فعالة في العراق أيضاً.

### 4. السياحة التاريخية والأثرية:

تتمثل هذه السياحة في زيارة الآثار والأماكن الأثرية والتاريخية، إذ أن الهدف من هذه السياحة هو التعرف والاطلاع على آثار وحضارات العراق القديمة وذلك من خلال زيادة الأسواق والمتاحف والأماكن الأثرية، إذ قدرت الدراسات والمسوحات الأثرية التي أجرتها وزارة التخطيط بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء إلى وجود (12) ألف موقع اثري في العراق تعود بعضها إلى حقب تاريخية تصل إلى أكثر من (6000) سنة تعاقبت عبر مراحل تاريخية متعددة ( السومرية والبابلية والآشورية والأكدية والإسلامية) ساهمت في أغناء الرصيد الحضاري للعالم[20]. وتمثل هذه السياحة ترفيهية لكثير من السياح.

### 5. السياحة الثقافية:

يعتمد هذا النوع من السياحة على إقامة الندوات والدورات والمسابقات الثقافية مثل مسابقات الشعر والمسرح والموسيقى والفن، والمعارض الدولية مثل معرض بغداد الدولي، فضلاً عن إقامة المهرجانات الثقافية مثل مهرجان بابل الدولي. إلا أن السياحة الثقافية لم تحظى بأولوية واهتمام من الدولة على الرغم من كونها من أكثر القطاعات التي تعرضت إلى الدمار وهجرة العقول الثقافية، إذ أن ما خصص لتنميتها كان محدوداً جداً واقتصر بدرجة الأساس على مشروع بغداد عاصمة للثقافة العربية وظلت السياحة الثقافية في العراق متخلفة بدلالة أن عدد البيوت الثقافية لم يتجاوز حوالي (24) بيتاً في سنة 2011 موزعة على مختلف محافظات العراق، كما انه لم يتجاوز عدد زوار السياحة الثقافية حوالي (41) سائحاً سنة 2011 بسب ظروف عدم الاستقرار الأمني[21].

### 6. سياحة الأعمال:

يقصد بسياحة الأعمال هي السياحة التي تنطوي على أغراض اقتصادية، أي بعبارة أخرى الجهات التي تتوافد إلى الدولة سواء كانوا أفراداً أم ممثلي شركات تجارية أم تجاراً أم رجال أعمال وذلك بغرض التسوق أو عقد الصفقات التجارية أو إقامة علاقات تجارية متبادلة أو مشاركة في معارض أو عرض منتجات[22]. ويعد العراق مركزاً تجارياً مهماً لسياحة الأعمال فموقعه الجغرافي له أثر كبير في جعله يحتل هذا المركز، إذ انه من خلال موقعة تتم حركة نقل البضائع والأشخاص لاسيما في السنوات الأخيرة نتيجة انفتاح العراق على الأسواق الخارجية، بحيث أصبح مركزاً للتجار الذين يقدمون لانجاز معاملاتهم التجارية واستلام أو تسليم بضائعهم الواصلة أو المصدرة، ويمكن توسيع أعمال هؤلاء التجار من خلال توسيع وتفعيل المناطق الحرة في الموانئ التي تساهم في جذب التجار والصناعيين لغرض التبضع، وهذه العملية تساهم في رفد الحركة السياحية من خلال خدمات الإيواء والنقل والترفيه وتحويل العملات داخل المدينة .

## ثانياً: الموارد السياحية في العراق

تتميز الموارد السياحية عن غيرها من الموارد بخصائص عديدة أهمها جاذبيتها للسياح، وتعد الأساس التي تقوم عليه المنشآت السياحية، ويتمتع العراق بموارد سياحية عديدة إذ ما استثمرت بشكل كفوء ستجعله في طليعة الدول السياحية العالمية، ومن هذه الموارد ما يأتي:

### 1. الموقع الجغرافي:

يمثل الموقع الجغرافي من الموارد الرئيسة التي تؤثر في نشوء وتطور السياحة في العراق، وتبرز أهمية الموقع الجغرافي من حيث كونه يحدد الإطار الجغرافي للمنطقة والصفات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للمراكز السياحية الواقعة ضمنه من جهة والمسافات الفاصلة بين أماكن انطلاق السياح ومناطق استقبالهم والوقت اللازم لقطعها من جهة أخرى، ويتمتع العراق بموقع جغرافي متميز، إذ انه يعد ملتقى طرق المواصلات التي تربط قارات العالم القديم، وفي كونه الجسر الأرضي المؤدي إلى طرق الموصلات البحرية المهمة في شرقه وغربة، والمتمثل بالبحر العربي والمحيط الهندي والبحر المتوسط، وبفضل هذا الموقع أصبح للعراق مكانة سياحية مهمة في العالم وتتضح هذه المكانة من خلال وقوع العراق على رأس الخليج العربي[23].

### 2. الموارد السياحية الطبيعية:

تعد الموارد الطبيعية من أهم الموارد التي تدعم عملية نشوء وتطور السياحة في أية دولة أو منطقة لما يتوافر فيها من مقومات ضرورية لازدهار وتطور السياحة مثل الموارد النباتية والحيوانية والمائية، فضلاً عن المعالم الجغرافية المهمة التي توفر المناخ السياحي، والعراق يتسم بتنوع موارده الطبيعية في مختلف مناطقه فالمناطق الشمالية تمتاز بمعالم طبيعية تختلف عن الوسطى والجنوبية بوجود الجبال والمناخ المعتدل وسقوط الثلوج ووجود الشلالات والغابات والنبات الطبيعي وما يرافقها من وجود حيوانات مختلفة، مما يجعلها منطقه استقطاب سياحي لهواة الطبيعة والصيد، أما المنطقة الوسطى فتتميز بأرضيها السهلة المنبسطة ذات المقومات الطبيعية المختلفة عن المناطق الشمالية بوجود البساتين على جانبي النهرين دجلة والفرات لتشكل مناطق للنزهة والترفيه، أما المناطق الجنوبية فتمتاز بوجود الاهوار التي تمثل قوة جذب سياحية فهي تنعم بالإمكانات الاقتصادية المتنوعة والثروات الطبيعية الوفيرة وتكتنز بالكثير من الموارد الطبيعية، حيث يكثر فيها النباتات المائية وأنواع الطيور والأسماك، وتبلغ مساحة اهوار

العراق في سنة 2010 حوالي (5589) كم2[24]. وهذه الاهوار ممتدة في ثلاث محافظات رئيسة هي البصرة والناصرية والعمارة.

### 3. الموارد التاريخية والأثرية:

أن الموارد السياحية التاريخية والأثرية لها أهمية بالغة ليس فقط على الصعيد المحلي بل على الصعيد العالمي أيضاً فكثير من هذه الآثار تعد من التراث العالمي، وتشير الدراسات إلى أن الأماكن الأثرية ما زالت من أهم العوامل جذباً للسياح، ويزخر العراق بالعديد من الآثار على مختلف أنواعها من نقوش وكتابات ورسوم حجرية وكهوف وتماثيل وحمامات ومزارات وجوامع ومساجد وكنائس قديمة وموجودات المتاحف، وبقايا مدن قديمة تدل على آثار الشعوب القديمة وارثها الحضاري[25].

### 4. الموارد الدينية:

لقد تميز القطر العراقي بكثرة المراقد الدينية والمواقع المقدسة في مختلف محافظاته مثل دور العبادة والجوامع والكنائس والمراقد.

### 5. الموارد الثقافية:

وتشمل جميع المظاهر العلمية والأدبية والفنية والفلكلورية والرياضية، ومجموعة العادات والتقاليد التي تمارس وتقدم من خلال المهرجانات والاحتفالات والاستعراضات والندوات والمحاضرات والأعياد والمناسبات الدينية.[26].

### 6. النقل السياحي:

ساعد الموقع الجغرافي للعراق في تطور مواصلاته التي تمثل مورداً سياحياً مهماً فضلاً عن كونه عاملاً اقتصادياً رئيساً في ازدهار سياحته، إذ أن النفقات السياحية تشكل جزءاً كبيراً من النفقات الكلية للسياح[27]. ويوجد في العراق شبكة واسعة من خطوط النقل البرية سواء كانت سكك حديد أم طرق سيارات، فضلاً عن وجود خطوط نقل جوية كالطائرات التي تشكل أهمية بالغة في تلبية الحركة السياحية الوافدة إلى العراق، ويمثل مطار بغداد الدولي ومطار البصرة الدولي البوابة الرئيسة واهم المنافذ الجوية الخارجية التي تربط العراق بالعديد من الدول العربية والأجنبية، إذ قدرت عدد الطائرات الواصلة إلى العراق في سنة 2013 حوالي (16223) طائرة، وقد بلغ عدد المسافرين القادمين بواسطة الطائرات نحو (1129170) مسافر في سنة 2013[28]. أما خطوط النقل الملاحية ( الموانئ) التي تعد المنافذ الرئيسة للتصدير واستيراد البضائع فقد تراجعت أهميتها في مجال نقل الركاب وذلك لتدني إمكانيات أسطول النقل البحري من ناحية عدد السفن وقدرتها النقلية، وتراجع مستواها التقني مقارنة بالشركات العالمية المتخصصة بالنقل الملاحي.

## ثالثاً : مؤشرات أداء القطاع السياحي في العراق

تعد المؤشرات السياحية بمثابة المرآة التي تعكس الصورة الحقيقية للقطاع السياحي بمختلف جوانبه وأوجه نشاطه، فمن خلال البيانات التي تعرضها تلك المؤشرات يمكن التعرف منها عن طبيعة القطاع السياحي، ومدى مساهمته في الاقتصاد العراقي، ونقاط القوة والضعف فيه، أي انه من خلال تلك المؤشرات يمكن معرفة حجم الحركة السياحية في العراق، ومن هذه المؤشرات ما يأتي:

### 1. مؤشر الطاقة الاستيعابية لمؤسسات الإيواء السياحي.

أن مؤشر الطاقة الاستيعابية لمؤسسات الإيواء السياحي يعطينا فكرة حول مدى تطور القطاع السياحي في العراق، لأنه كلما كانت الطاقة الاستيعابية لمؤسسات الإيواء السياحي كبيرة وتتمتع بخدمات سياحة متطورة كلما دل ذلك على تطور القطاع السياحي وبالعكس، ويمكن تحديد الطاقة الاستيعابية لمؤسسات الإيواء السياحي من خلال عدة جوانب منها:

#### أ- عدد مؤسسات الإيواء السياحي.

لا توجد سياحة من دون أماكن للإيواء فان أول ما يبحث عنة السائح حين وصولة إلى أي دولة أو مكان هو البحث عن مكان مناسب للإقامة قبل البحث عن الطعام والشراب والترفيه وتتمثل مؤسسات الإيواء السياحي بالفنادق والشقق والمنتجعات السياحة والمخيمات[29]. وتشير نتائج المسح الفندقي في العراق والتي قامت به وزارة التخطيط التابعة إلى الجهاز المركزي للإحصاء والمعروضة في الجدول (1) انه مع نمو وتطور الحركة السياحية في العراق حققت المؤسسات الإيواء السياحي تطورات ملموسة خلال المدة (2004– 2013) تمثلت في زيادة عددها، إذ ارتفعت عدد الفنادق (باستثناء إقليم كردستان الذي يمثل الأكثر تطوراً في عدد مؤسسات الإيواء السياحي وذلك لعدم توافر البيانات) من (834) فندقاً سنة 2004 لتصل إلى حوالي (1267) فندقاً سنة 2013، أي أنها سجلت زيادة مقدرها (433) فندقاً خلال المدة المذكورة، وهذا يعود إلى زيادة عدد السياح القادمين من الدول الإسلامية لاسيما دولة إيران الإسلامية لزيارة الأماكن المقدسة، كما حققت ليالي المبيت التي سجلها السياح في العراق زيادة كبيرة،

**جدول (1)**

**عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي وعدد ليالي المبيت للمدة (2004–2013)**

| السنة | عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي | عدد ليالي المبيت(ألف) |
|---|---|---|
| 2004 | 834 | 4249 |
| 2005 | 715 | 3893 |
| 2006 | 505 | 3928 |
| 2007 | 492 | 4076 |
| 2009 | 662 | 6276 |
| 2010 | 751 | 8943 |
| 2011 | 929 | 10526 |
| 2012 | 1084 | 12176 |
| 2013 | 1267 | 14059 |

**المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي في العراق لسنة 2013، ص5.**

**إذ ازدادت عدد تلك الليالي من (4249) ألف ليلة (سرير/ يوم) سنة 2004، إلى حوالي (14059) ألف ليلة سنة 2013، أي بزيادة مقدارها (9810) ألف ليلة، إلا أنه يلاحظ من خلال الجدول أعلاه انه بعد سنة 2004 سجلت عدد الفنادق انخفضاً بحيث وصلت إلى أدنى مستوى لها سنة 2007، إذ بلغت حوالي (492) فندقاً، وهذا يعود إلى ما خلفته الأحداث 2003 من عدم الاستقرار الأمني وتدمير وحرق الفنادق وإغلاق الكثير منها، ونتيجة لانخفاض عدد الفنادق فقد انخفض عدد ليالي المبيت أيضاً، إذ وصلت في سنة 2007 إلى (4076) ألف ليلة، إلا انه عادت تلك الفنادق وارتفع عددها من جديد بعد سنة 2007 حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها سنة 2013 كما ذكرنا سابقاً نتيجة الاستقرار الأمني نسبياً لبعض المناطق وإعادة أعمار الفنادق القديمة وبناء فنادق جديدة، وعلى الرغم من زيادة عدد الفنادق، إلا أنها اتسمت بتدني مستواها وعدم تطورها ومحدودية الفنادق ذات المواصفات العالية المستوى أي من الدرجتين الممتازة والأولى (انظر الجدول (2))، إذ احتلت تلك الفنادق النسبة الأقل إذ بلغت نحو(0,6%) و(5,3%) فندقاً على التوالي من مجموع عدد الفنادق العاملة في العراق لسنة 2013، وتوزعت بقية الفنادق بين الدرجات السياحية المختلفة (الثانية والثالثة والرابعة والخامسة)، وقد شكلت الفنادق العادية الصغيرة الشعبية من الدرجة الخامسة النسبة الأكبر، إذ بلغت نحو (36,9%) .**

**جدول (2)**

**عدد مجمعات الإيواء السياحي في العراق بحسب درجات التصنيف وبحسب القطاعات لسنة 2013**

| القطاع | درجة ممتازة (خمس نجوم) | درجة أولى (أربع نجوم) | درجة ثانية ( ثلاث نجوم) | درجة ثالثة (نجمتان) | درجة رابعة (نجمة واحدة) | درجة خامسة (شعبي) | المجموع | النسبة المئوية * |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي التابعة للقطاع العام | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 3 | 0,2 |
| عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي التابعة للقطاع الخاص | 5 | 62 | 269 | 259 | 195 | 467 | 1257 | 99,2 |
| عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي التابعة للقطاع المختلط | 2 | 4 | 1 | 0 | 0 | 0 | 7 | 0,6 |
| المجموع | 8 | 67 | 271 | 259 | 195 | 467 | 1267 | %100 |
| النسبة المئوية* | 0,6 | 5,3 | 21,4 | 20,4 | 15,4 | 36,9 | 100,0 | |

*** احتسبت النسب من قبل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول ذاته.**

**المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي في العراق لسنة 2013، ص12.**

**من مجموع عدد الفنادق في العراق، ولابد من الإشارة إلى أن تنوع الدرجات السياحية للفنادق ساعد في ازدهار السياحة في العراق، كما يتبين من الجدول السابق أن اغلب الفنادق تكون ملكيتها تابعة إلى القطاع الخاص، إذ بلغت عدد فنادقه حوالي (1257) فندقاً، أي شكلت النسبة الأكبر والبالغ نحو (99,2%) من مجموع عدد الفنادق في العراق البالغة (1267) فندقاً باستثناء (3) فنادق تعود إلى القطاع العام و(7) فنادق تعود إلى القطاع المختلط .**
**أما على مستوى محافظات العراق ( اختيرت هذه المحافظات المعروضة في الجدول (3) وذلك لكونها من أكثر المحافظات جذباً للسياح في العراق ) فيتضح من خلال الجدول أن أعلى مستوى للفنادق سجل في محافظة كربلاء، إذ بلغت نحو (577) فندقاً، وهذا يعود إلى أن محافظة كربلاء تعد المركز الأساس لاستقطاب السياح لاسيما السياحة الدينية نظراً لوجـــود المراقد المقدسة فيهـــا، في حيـــن جاءت**

**جدول (3)**
**عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي بحسب درجات التصنيف في بعض محافظات العراق لسنة 2013**

| المحافظة | عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي | درجة ممتازة (خمس نجوم) | درجة أولى (أربع نجوم) | درجة ثانية (ثلاث نجوم ) | درجة ثالثة (نجمتان) | درجة رابعة (نجمة واحدة) | درجة خامسة ( شعبي) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بغداد | 288 | 4 | 20 | 17 | 51 | 46 | 150 |
| صلاح الدين | 14 | 0 | 1 | 2 | 0 | 0 | 11 |
| النجف | 214 | 0 | 25 | 72 | 54 | 13 | 50 |
| كربلاء | 577 | 1 | 9 | 149 | 130 | 125 | 163 |
| بابل | 8 | 0 | 0 | 4 | 1 | 3 | 0 |
| البصرة | 55 | 2 | 3 | 12 | 10 | 3 | 25 |

**المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي في العراق لسنة 2013، ص18-22.**

**محافظة بغداد بالمرتبة الثانية في عدد الفنادق، إذ بلغ عددها نحو (288) فندقاً، أما محافظة النجف فقد بلغ عدد فنادقها نحو (214) فندقاً، في حين لم تتجاوز حصة محافظة البصرة ذات الثقل الاقتصادي والتجاري والنفطي عن (55) فندقاً، أما لو أخذنا عدد الفنادق حسب الدرجات السياحية فنجد محدودية فنادق الدرجة الممتازة على مستوى المحافظات إذ لم تتجاوز حصة محافظة بغداد على الرغم من كونها العاصمة وهي المركز الأساس لاستقطاب كبار الزوار وأثريائهم لاسيما لسياحة الأعمال والمؤتمرات عن (4) فنادق ممتازة، وفي محافظة البصرة (2) فندقاً درجة ممتازة ولم تتعدى حصة محافظة كربلاء عن فندقاً واحداً فقط، أما بقية المحافظات فلم يكن فيها فنادق ممتازة على الإطلاق، مما يدل ذلك على عدم تطور القطاع السياحي في العراق، ولكن تنوع الدرجات السياحية في الفنادق ( ممتاز، أولى ، ثانية ، ثالثة ، رابعة ، خامسة ) يتيح إمكانية اكبر للسياح لاختيار الفنادق التي يرغبون الإقامة فيها كلاً حسب إمكانياته المادية.**

**ب- عدد الغرف والأسرة داخل الفنادق.**

**تشير بيانات الواردة في الجدول (4) أن مجموع متوسط عدد غرف النزلاء للفنادق عامة على مختلف الدرجات السياحية بلغ نحو (30,8) غرفة للفندق الواحد سنة 2013، وقد شكلت فنادق الدرجة الممتازة النسبة الأكبر في متوسط عدد الغرف، إذ بلغ متوسطها نحو (254) غرفة للفندق الواحد، وقد شكلت فنادق الدرجة الأولى المرتبة الثانية في عدد الغرف، إذ بلغ متوسط عدد الغرف فيها نحو (60,3) غرفة، أما فنادق الدرجة الرابعة فقد احتلت المرتبة الثالثة في عدد الغرف إذ بلغ نحو (51,6) غرفة، وجاءت فنادق الدرجة الثانية بالمرتبة الرابعة في عدد الغرف إذ بلغ متوسطها نحو (47,9) غرفة، أما**

**جدول (4)**
**عدد غرف النزلاء وعدد الأسرة بحسب درجة التصنيف للفنادق ومجمعات الإيواء السياحي في العراق لسنة 2013**

| درجة التصنيف | درجة ممتازة (خمس نجوم) | درجة أولى (أربع نجوم ) | درجة ثانية ( ثلاث نجوم ) | درجة ثالثة ( نجمتان ) | درجة رابعة ( نجمة واحدة ) | درجة خامسة (شعبي) | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد غرف النزلاء | 2032 | 4043 | 12993 | 8716 | 4210 | 7038 | 39032 |
| متوسط عدد غرف داخل الفندق الواحد | 254 | 60,3 | 47,9 | 33,7 | 51,6 | 15,1 | 30,8 |
| عدد الأسرة | 3017 | 9518 | 29787 | 21428 | 10955 | 18855 | 93560 |
| متوسط عدد الأسرة في الغرفة الواحدة | 1,5 | 2,4 | 2,3 | 2,5 | 2,6 | 2,6 | 2,4 |

***احتسب المتوسط من قبل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول ذاته والجدول (2).**
**المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لسنة 2013، ص27.**

**فنادق الدرجة الثالثة فقد احتلت المرتبة الخامسة في عدد الغرف إذ بلغ متوسطها نحو (33,7) غرفة في حين شكلت فنادق الدرجة الخامسة النسبة الأقل في عدد الغرف واحتلت المرتبة الأخيرة إذ بلغ متوسطها حوالي (15,1) غرفة للفندق الواحد. أما بالنسبة إلى عدد الأسرة في الغرفة الواحدة فقد بلغ**

**جدول (5)**

**عدد غرف النزلاء وعدد الأسر بحسب درجة التصنيف لبعض محافظات العراق لسنة 2013**

| درجة التصنيف | | درجة ممتازة ( خمس نجوم ) | درجة أولى (أربع نجوم ) | درجة ثانية ( ثلاث نجوم ) | درجة ثالثة ( نجمتان ) | درجة رابعة ( نجمة واحدة ) | درجة خامسة ( شعبي ) | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بغداد | عدد الغرف | 1091 | 1113 | 701 | 1798 | 1286 | 2637 | 8626 |
| | متوسط عدد الغرف داخل الفندق الواحد | 272,8 | 55,7 | 41,2 | 35,2 | 25,2 | 57,3 | 57,5 |
| | عدد الأسرة | 1502 | 2505 | 1395 | 3594 | 2653 | 6116 | 17765 |
| | متوسط عدد الأسرة داخل الغرفة الواحد | 1,4 | 2,2 | 1,9 | 1,9 | 2,7 | 2,3 | 2,1 |
| صلاح الدين | عدد الغرف | 0 | 18 | 31 | 0 | 0 | 212 | 261 |
| | متوسط عدد الغرف داخل الفندق الواحد | 0 | 18 | 15,5 | 0 | 0 | 14,1 | 19,3 |
| | عدد الأسرة | 0 | 54 | 80 | 0 | 0 | 554 | 688 |
| | متوسط عدد الأسرة داخل الغرفة الواحد | 0 | 3 | 2,6 | 0 | 0 | 2,6 | 2,6 |
| النجف | عدد الغرف | 0 | 1401 | 3649 | 2069 | 498 | 774 | 8391 |
| | متوسط عدد الغرف داخل الفندق الواحد | 0 | 56,4 | 50,7 | 38,3 | 38,3 | 15,5 | 39,2 |
| | عدد الأسرة | 0 | 3454 | 8664 | 5206 | 1212 | 2312 | 20848 |
| | متوسط عدد الأسرة داخل الغرفة الواحد | 0 | 2,5 | 2,4 | 2,5 | 2,4 | 2,9 | 2,5 |
| كربلاء | عدد الغرف | 340 | 1024 | 7563 | 4159 | 2197 | 1426 | 16709 |
| | متوسط عدد الغرف داخل الفندق الواحد | 340 | 12,6 | 50,8 | 31,9 | 16,9 | 11,4 | 28,9 |
| | عدد الأسرة | 748 | 2367 | 17698 | 11228 | 6645 | 5746 | 44432 |
| | متوسط عدد الأسرة داخل الغرفة الواحد | 2,2 | 2,3 | 2,4 | 2,7 | 3,0 | 4,0 | 2,7 |
| بابل | عدد الغرف | 0 | 0 | 84 | 36 | 57 | 0 | 177 |
| | متوسط عدد الغرف داخل الفندق الواحد | 0 | 0 | 21 | 36 | 19 | 0 | 22,1 |
| | عدد الأسرة | 0 | 0 | 160 | 45 | 110 | 0 | 315 |
| | متوسط عدد الأسرة داخل الغرفة الواحد | 0 | 0 | 1,9 | 1,3 | 1,9 | 0 | 1,8 |
| البصرة | عدد الغرف | 336 | 216 | 518 | 310 | 73 | 527 | 1980 |
| | متوسط عدد الغرف داخل الفندق الواحد | 168 | 72 | 43,2 | 31 | 24,3 | 21,1 | 36,0 |
| | عدد الأسرة | 502 | 352 | 941 | 669 | 138 | 1089 | 3691 |
| | متوسط عدد الأسرة داخل الغرفة الواحد | 1,4 | 1,6 | 1,8 | 2,5 | 1,9 | 2,1 | 1,9 |

*** احتسبت المتوسطات من قبل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدولين (3، 5).**

**المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لسنة 2013، ص18–27.**

**مجموع متوسط عدد الأسرة للفنادق عامة حوالي (2,4) سرير للغرفة الواحدة، وقد بلغ متوسط عدد الأسرة في الفنادق الممتازة حوالي (1,5) سرير في الغرفة الواحدة، والفنادق من الدرجة الأولى نحو (2,4) سرير والفنادق من الدرجة الثانية نحو (2,3) سرير في حين شكلت متوسط عدد الأسرة في الفنادق من الدرجة الرابعة والخامسة حوالي (2,6) سرير لكلاً منهما. أما لو أخذنا عدد الغرف وعدد الأسرة داخل الفنادق على مستوى المحافظات كما مبين في الجدول (5) السابق فنجد أن محافظة بغداد احتلت الحصة الأكبر في عدد الغرف داخل الفندق الواحد، إذ بلغ مجموع متوسط عدد الغرف فيها حوالي (57,5) غرفة في الفندق الواحد تليها في المرتبة الثانية محافظة النجف إذ بلغ مجموع متوسط عدد الغرف فيها حوالي (39,2) وجاءت محافظة البصرة بالمرتبة الثالثة، إذ بلغ مجموع متوسطها حوالي (36,0) أما محافظة كربلاء فقد احتلت المرتبة الرابعة، إذ بلغ مجموع متوسطها نحو (28,9)، في حين جاءت المحافظات الأخرى (صلاح الدين ـو بابل ) في المراتب الأخيرة في عدد الغرف، إذ بلغ مجموع متوسط عدد الغرف كلاً منها نحو (19,3) (22,1) على التوالي، أما من ناحية عدد الأسرة فقد سجلت محافظة كربلاء المرتبة الأولى في عدد الأسرة داخل الغرفة الواحدة، إذ بلغ متوسط عدد الأسرة فيها نحو (2,7) سرير/ غرفة أما محافظتي البصرة وبابل فقد سجلا اقل متوسطاً في عدد الأسرة، إذ بلغ متوسط كلاً منهما حوالي (1,9)(1,8) سرير/ غرفة على التوالي.**

### ج- الخدمات الفندقية السياحية

تشكل نوع الخدمات التي تقدمها مؤسسات الإيواء السياحي إحدى العناصر التي يتحدد من خلالها الطاقة الاستيعابية لتلك المؤسسات، إذ لا يكفي تهيئة مكان للإيواء وإنما يحتاج إلى أن يكون مكان الإيواء متناسب مع رغبات ومتطلبات السائح من حيث الخدمة الفندقية السياحية، كما تشكل هذه الخدمات جذباً للسياح فكلما كانت الفنادق مجهزة بكل مستلزمات الإقامة المريحة كالماء والكهرباء ووسائل الاتصال وخدمات طعام ووسائل الترفيه وغيرها من الخدمات كلما كانت جاذبيتها للسياح اكبر، إلا أنه يلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (6) محدودية عدد الفنادق التي تتمتع بخدمات سياحية مقبولة إذ بلغ عدد الفنادق نحو (282) فندقاً من مجموع عدد الفنادق العاملة في العراق والبالغة نحو (1267) فندقاً في حين شكلت الفنادق التي لا تقدم الخدمات الفندقية العدد الأكبر إذ بلغت نحو (985) فندقاً، كما نجد من الجدول انه حتى في ظل وجود الفنادق التي اتسمت بتقديم الخدمات السياحية إلا أن بعض الخدمات الضرورية المقدمة فيها لا تزال محدودة جداً لاسيما الخدمات المصرفية والتي تعد من الخدمات المهمة للسياح، إذ بلغ عدد الفنادق التي تتمتع بخدمات مصرفية في عموم العراق حوالي (8) فنادق فقط، فضلاً عن الخدمات المصرفية هناك خدمات أخرى ضئيلة جداً تقدمها الفنادق كخدمات الرحلات السياحة وصالات الألعاب، إذ بلغ عدد تلك الفنادق نحو (3) فنادق فقط من مجموع عدد الفنادق في العراق. وهذا يدلل على عدم تطور القطاع السياحي في العراق.

جدول (6)

مجموع عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي بحسب نوع الخدمة في العراق لسنة 2013

| خدمات طعام | خدمات حمام سباحة | خدمات صالة (منتدى) | خدمات رحلات سياحية | خدمات ساحات سيارات | خدمات مصرفية | انترنت | صالة العاب | صالة رياضية | خدمات أخرى | فنادق تقدم الخدمات | فنادق لا تقدم خدمات | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 111 | 12 | 16 | 3 | 25 | 8 | 302 | 6 | 155 | 5 | 282 | 985 | 1267 |

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لسنة 2013، ص22 .

### د- عدد النزلاء

يمثل عدد النزلاء داخل الفنادق مؤشر أساس يستخدم عادة لقياس الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الإيواء السياحي، إذ تشير بيانات المعروضة في الجدولين (7و8) أن عدد النزلاء في الفنادق ازداد خلال المدة (2004- 2013) إذ بلغ سنة 2013 حوالي (6321) ألف نزيل بعد أن كان يبلغ سنة 2004 نحو (1878) ألف نزيل. ويلاحظ أن أعلى نسبة للنزلاء كانـــوا يقيمون في الفنادق من الدرجة الخامسة

جدول (7)

عدد النزلاء في الفنادق ومجمعات الإيواء السكني في العراق للمدة (2004- 2013) (ألف)

| السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد النزلاء | 1878 | 2003 | 1434 | 2490 | 2270 | 3050 | 3874 | 4474 | 6321 |

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لسنة 2013، ص5.

بنسبة بلغت (26,9%) من أجمالي عدد النزلاء أي بواقع (1698,5) نزيل، وهذا يعني أن اغلب السياح من ذوي الدخل المحدود يفضلون الإقامة في الفنادق البسيطة الشعبية، وجاء الذين يقيمون في الفنادق من الدرجة الثانية بالمرتبة الثانية، إذ بلغت نسبة عدد النزلاء فيها نحو(23,7%)، في حين شكلت اقل نسبة للنزلاء الذين يقيمون في الفنـــادق الممتازة والفنادق من الدرجـــة الأولى، إذ بلغـــت نسبتهم

جدول (8)

عدد النزلاء بحسب درجة التصنيف للفنادق ومجمعات الإيواء السياحي في العراق لسنة 2013 (ألف، نسبة مئوية*)

| درجة التصنيف | درجة ممتازة ( خمس نجوم ) | درجة أولى ( أربع نجوم ) | درجة ثانية ( ثلاث نجوم ) | درجة ثالثة ( نجمتان ) | درجة رابعة ( نجمة واحدة ) | درجة خامسة ( شعبي ) | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد النزلاء | 143,6 | 357,8 | 1502,3 | 1364,9 | 1254,0 | 1698,5 | 6321,1 |
| النسبة المئوية | 2,3 | 5,7 | 23,7 | 21,6 | 19,8 | 26,9 | %100 |

*احتسبت النسبة المئوية من قبل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول ذاته.

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لسنة 2013، ص47.

نحو (2,3%) و(5,7%) على التوالي من مجموع نسبة عدد النزلاء في العراق. ويتضح من خلال الجدول (9) أن أعلى نسبة للسياح الذين يقيمون في الفنادق سجلت في محافظة كربلاء وبنسبة بلغت (49,3%) ويعود سبب ذلك إلى زيادة عدد الزائرين للسياحة الدينية، تليها محافظة بغداد بنسبة (23,6%) ومحافظة النجف بنسبة (19,9%) في حين جاءت محافظات صلاح الدين وبابل والبصرة بالمراتب الأخيرة وبنسبة (0,1%) و(0,3%) و (3,5%) على التوالي .

جدول (9)

عدد النزلاء في الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي بحسب المحافظات لسنة 2013 (ألف، نسبة مئوية*)

| المحافظات | بغداد | صلاح الدين | النجف | كربلاء | بابل | البصرة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد النزلاء | 1494,3 | 8,9 | 1255,1 | 3115,1 | 19,0 | 220,6 |
| النسبة المئوية | 23,6 | 0,1 | 19,9 | 49,3 | 0,3 | 3,5 |

*احتسبت النسبة من قبل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول ذاته.

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لسنة 2013، ص47.

## 2. مؤشر مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في مجال التعرف على أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد العراقي، لأن الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن مدى مساهمة كل قطاع في تكوين الاقتصاد الوطني ومن هذه القطاعات هو القطاع السياحي، وان هذا القطاع لا يمكن أن يؤدي دوراً متميزاً في الاقتصاد ما لم ينمو ويحقق إنتاجه قيمة متزايدة، إذ تشير البيانات المعروضة في الجدول (10) أن القطاع السياحي لم يشكل إنتاجه إلا نسبة متواضعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إذ لم يتعدى في أحسن حالاته خلال المدة (2004ـــ 2009 ) عن (0,006751) وذلك سنة 2009، ويعود هذا التدني في مستوى أداء القطاع السياحي إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني إلى جانب تراجع أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة في العراق ومن ضمنها القطاع السياحي نتيجة هيمنة قطاع النفط لاسيما بعد ارتفاع أسعار النفط العالمية. مما انعكس ذلك في عدم قدراته على أن يتبوأ مكانة اقتصادية حقيقية في مسيرة الاقتصاد العراقي .

جدول (10)

الأهمية النسبية للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004- 2009)

| السنوات | النسبة المئوية |
|---|---|
| 2004 | 0,000984 |
| 2005 | 0,002256 |
| 2006 | 0,001889 |
| 2007 | 0,003156 |
| 2008* | – |
| 2009 | 0,006751 |

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات البيئة، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، كانون الأول، 2012، ص127.

ـ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات البيئة، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، تشرين الثاني، 2011، ص88.

* تشير إلى عدم توفر البيانات.

## 3. مؤشر مساهمة القطاع السياحي في تشغيل الأيدي لعاملة.

يعد تشغيل الأيدي العاملة ( حجم الاستخدام) إحدى المؤشرات أو المعايير المهمة في قياس مدى فعالية القطاع السياحي، إذ يوفر القطاع السياحي فرص كبيرة لتوظيف وتشغيل اليد العاملة المحلية بما يساهم في خفض معدلات البطالة وزيادة الدخل لاسيما للطبقات ذات الدخل المحدود، وبما أن القطاع السياحي كثيف التشابك القطاعي ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، مما يعني أن أمكانية السياحة على توليد فرص العمل تفوق حدود السياحة وتمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهز السياحة بمستلزمات الإنتاج[30]. وهذا يساهم في استقطاب العمالة بشكل مباشر أوغير مباشر، فالعمالة المباشرة هي العاملة المرتبطة مباشرة بالقطاع السياحي كالعاملين في الفنادق والمطاعم ومكاتب السفر والسياحة، أما العمالة غير المباشرة فهي العمالة التي تنشأ في القطاعات التكميلية المساندة مثل الزراعة والصناعة كذلك العمالة الناتجة عن الأعمال الإنشائية وما يتعلق بها من بنية تحتية وغير ذلك[31]. وهذا يوضح مدى القدرة الفائقة للقطاع السياحي على توليد فرص العمل ليس فقط على صعيد السياحة فحسب وإنما على صعيد الاقتصاد العراقي ككل. وتشيـر البيـانات الواردة في

**جدول (11)**
**عدد العاملين بالقطاع السياحي ومعدل نموه في العراق للمدة (2004– 2013)**

| السنة | عدد العاملين | معدل النمو % |
|---|---|---|
| 2004 | 5659 | — * |
| 2005 | 4789 | – 15,4 |
| 2006 | 3349 | –30,1 |
| 2007 | 4574 | 36,6 |
| 2008 | – | – |
| 2009 | 6065 | 15,2 |
| 2010 | 6071 | 0,1 |
| 2011 | 7109 | 17,1 |
| 2012 | 7491 | 5,4 |
| 2013 | 8830 | 17,9 |

**المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لسنة 2013، ص47.**
*** تشير إلى عدم توافر البيانات**

**الجدول (11) إلى مقدار مساهمة القطاع السياحي في تشغيل الأيدي العاملة، وحقق هذا القطاع تطوراً ملحوظاً من حيث عدد العاملين، إذ بلغ عدد العاملين فيه نحو (8830) عامل في سنة 2013 بعد أن كان يبلغ نحو (5659) عامل سنة 2004 أي أنها حققت معدل نمو موجب مقدره (17,9%) في سنة 2013 بعد أن كان قد حقق معدل نمو سالب مقداره (— 15,4%) خلال سنة 2005 على الرغم من الزيادة التي تحققت في عدد العمال، إلا أن تلك الزيادة لا تتناسب مع أمكانية القطاع السياحي الكبيرة. لان بإمكان القطاع السياحي أن يستوعب عدد اكبر من العاملين الموجودين حالياً.**

## 4. مؤشر الإيرادات والمصروفات السياحية.

**تمثل الإيرادات والمصروفات السياحية مؤشر أساس يستخدم عادة لقياس نجاح أداء القطاع السياحي، وبالنسبة للإيرادات السياحية فيقصد بها كل ما تحصل عليها الدولة من تحويلات السائحين وإنفاقهم داخل الدولة بما يزيد من تدفقات العملات الصعبة والنقد الأجنبي إلى الاقتصاد العراقي[32]. وتتأثر هذه الإيرادات بمجموعة من العوامل والمتغيرات منها، قوة المنتوج السياحي وحجم الإمكانيات الطبيعية المتوفرة في الدول السياحية، ومستوى الخدمات السياحية المختلفة، وأسعار السلع والخدمات السياحية، والنظام السياسي والاقتصادي في الدولة المصدرة للسياحة[33]. ونظرا للتحسن النسبي في الجانب الأمني بدأت السياحية في العراق تستعيد عافيتها وهو ما مكنها في سنة 2006 من استقطاب عدد اكبر من السياح ومن ثم أصبح العراق بلداً مستقبلاً للسياح أكثر من كونه بلداً مصدراً للسياح، وتشير البيانات المعروضة في الجدول (12) إلى تطور حجم الإيرادات السياحية بالقيمة المطلقة خلال المدة (2004-2013)، فقد ارتفعت من (46655) مليون دينار سنة 2004 لتصل إلى (261392) مليون دينار في سنة 2013 أي حققت زيادة مقدارها (214737) مليون دينار للمدة ذاتها. وقد اخذ هذا التطور شكل طفرات نوعية في بعض السنوات، إذ ارتفعت حجم الإيرادات السياحية من (63768 ) مليون دينار سنة 2007 لتصل إلى (119035) مليون دينار سنة 2011، ويعود التطور في حجم الإيرادات السياحية إلى زيادة عدد السائحين، أي زيادة متوسط إنفاق السائح، كذلك زيادة مدة إقامته في المنطقة المزاره لاسيما بعد أن شهد العراق استقراراً امنياً نسبياً خلال المدة المذكورة، كما يلاحظ من الجدول أن أعلى معدل نمو للإيرادات السياحية تحقق في سنة 2006 إذ بلغ (42,4%) بينما سجل اقل معدل للنمو في سنة 2005 إذ بلغ حوالي (– 26,6%) وهذا يرجع إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني التي شهدها القطاع السياحي في العراق لاسيما بعد أحداث 2003 وما تلتها من صراعات وأحداث سياسية، وعلى الرغم من أن البيانات تشير إلى تحقق معدلات نمو مرتفعة، إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة مع الإمكانيات والموارد السياحية في العراق. إما بالنسبة إلى المصروفات السياحية فإنها تمثل نفقات المواطنين على السياحة خارج بلادهم[34]. وقد سجلت المصروفات السياحية ما مقداره (69390) مليون دينار خلال سنة 2013 مقابل (13879) مليون دولار سنة 2004 أي بزيادة مقدارها (55511) مليون دينار خلال المدة (2004-2013) وان أعلى معدل نمو للمصروفات السياحية تحقق في سنة 2011 إذ بلغ (77,2%) بينما كان اقل معدل النمو للمصروفات السياحية سجلت في سنة 2005 إذ بلغ حوالي (-6,0%).**

**جدول (12)**

**حجم الإيرادات والمصروفات السياحية في العراق للمدة (2004– 2013) (مليون دينار)**

| السنة | الإيرادات السياحية | معدل النمو% | المصروفات السياحية | معدل النمو% |
|---|---|---|---|---|
| 2004 | 46655 | — | 13879 | — |
| 2005 | 34224 | 26,6 – | 13049 | 6,0– |
| 2006 | 48740 | 42,4 | 10514 | 19,4– |
| 2007 | 63768 | 30,8 | 11744 | 11,7 |
| 2008 | - | – | — | — |
| 2009 | 119035 | 36,6 | 23446 | 41,3 |
| 2010 | 144854 | 21,7 | 30172 | 28,7 |
| 2011 | 176273 | 21,7 | 53471 | 77,2 |
| 2012 | 211492 | 20,0 | 64943 | 21,5 |
| 2013 | 261392 | 23,6 | 69390 | 6,8 |

**المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لسنة 2013، ص5.**

*** تشير إلى عدم توافر البيانات**

## 5. مؤشر ميزان المدفوعات السياحي.

**يساهم القطاع السياحي مساهمة فعالة في تحقيق التطور الاقتصادي للاقتصاد العراقي، وذلك لعلاقته بميزان المدفوعات، ويقاس تأثير القطاع السياحي في ميزان المدفوعات من خلال القيمة الصافية للميزان السياحي والتي تعتمد على الإيرادات والمصروفات السياحية، وبما أن الإيرادات السياحية تعد من الصادرات غير المنظورة لأنها تمثل نفقات السياح الأجانب داخل البلد المزار، لذا فهي تسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات بينما تمثل المصروفات السياحية من الواردات غير المنظورة لأنها تمثل نفقات المواطنين على السياحة خارج بلادهم، لذا فهي تسجل في الجانب المدين من ميزان المدفوعات[35]. وان الفرق بين الإيرادات والمصروفات السياحية يعبر عنها بالميزان السياحي الذي يسجل ضمن الحساب الجاري لميزان المدفوعات، فإذا كانت الإيرادات السياحية اكبر من المصروفات السياحية فيعني هناك فائض في الميزان السياحي وهذا يعطي قوة لميزان المدفوعات السياحي، لان هذا الفائض يمكن استخدامه في سد العجز في ميزان المدفوعـات، أما إذ كانت المصروفـات السياحـــية اكبر**

**جدول (13)**

**الميزان السياحي في العراق للمدة (2004– 2013)**

**(مليون دينار)**

| السنة | الميزان السياحي |
|---|---|
| 2004 | 32776 |
| 2005 | 21175 |
| 2006 | 38226 |
| 2007 | 52024 |
| 2009 | 95589 |
| 2010 | 114682 |
| 2011 | 122802 |
| 2012 | 146549 |
| 2013 | 192002 |

**احتسب الجدول من قبل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (12). وذلك من خلال طرح الإيرادات السياحية من المصروفات السياحية.**

**من الإيرادات السياحية فهذا يعني وجود عجز في الميزان السياحي، مما ينعكس سلباً على ميزان المدفوعات نتيجة خروج العملات إلى خارج البلد. ويمكن توضيح ذلك من خلال البيانات الواردة في الجدول (13) إذ تشير تلك البيانات إلى أن الميزان السياحي العراقي قد سجل فائضاً خلال المدة (2004ـــ 2013) إذ بلغ الميزان السياحي سنة 2004 حوالي (32776) مليون دينار وازداد هذا الفائض في الميزان السياحي ليصل إلى (192002 ) مليون دينار سنة 2013 وتعود هذه الزيادة إلى أن الإيرادات السياحية فاقت المصروفات السياحية خلال تلك المدة. وهذه الزيادة يمكن أن تكون عامل قوة ودعم لميزان المدفوعات العراقي من خلال مساهمتها في تخفيف العجز الذي يعاني منه.**

# المبحث الثالث
# السبل الكفيلة لتطوير القطاع السياحي في العراق

لغرض تفعيل دور القطاع السياحي وإعطاءه الحيز والموقع الملائم ضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة للاقتصاد العراقي ينبغي وضع إجراءات وخطط إستراتيجية لاستثمار إمكانيات البلد السياحية وتحسين واقع القطاع السياحي وتطويره، واجتذاب وترغيب اكبر قدر ممكن من السياح، وتعتمد هذه الإجراءات على مجموعة من السبل والوسائل الفنية والعملية المستندة إلى التقييم السليم للظروف والفرص المتاحة للبلد، وهذه السبل هي:

## 1. تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط السياحي

يمكن أن يكون القطاع الخاص رافداً تمويلياً مهماً للقطاع السياحي من خلال قيامه بتأسيس المشاريع السياحية المختلفة، بما يعزز القطاع السياحي ويطوره ويحقق زيادة ملموسة في حجم وجودة المنتج السياحي ويعظم من واردات الدولة، ولكن لكي يتم ذلك ينبغي على الدولة تشجيع القطاع الخاص من خلال مجوعة من السياسات منها[36]:

أ- مشاركة القطاع الخاص في وضع الخطط والبرامج لتنمية القطاع السياحي، واتخاذ القرارات اللازمة بشأنه.
ب- تشجيع دخول القطاع الخاص في المشاريع السياحية المختلفة ( البرية والبحرية والنهرية ) المشجعة للسياحة بأنواعها سواء كانت ثقافية أم ترفيهية أم دينية وتجهيزها بالخدمات المتطورة.
ت- تشجيع القطاع الخاص على إقامة المناطق والقرى، والمحميات السياحية المزودة بمحفزات جاذبة للسياح كمدن الألعاب والتسلية والقاعات الرياضية ودور للعروض المسرحية والفنية.
ث- تشجيع القطاع الخاص على إقامة الوحدات السكنية، ومراكز للمؤتمرات وملتقيات الأعمال والمراكز الصحية في المنتجعات والمناطق السياحية.
ج- تشجيع القطاع الخاص على القيام بالدور التسويقي للقطاع السياحي من خلال حملات الترويج وتأسيس المكاتب المؤهلة لهذه الخدمات، كتنظيم الرحلات ووكلاء السفر، وتفعيل دور الصحافة السياحية.
ح- إنتاج البرامج الإعلامية المروجة للسياحة، ونشر الثقافات المحلية التراثية والبيئية والفنية المتنوعة والموزعة في عموم محافظات العراق.

## 2. تعزيز بيئة جذب الاستثمار الأجنبي نحو القطاع السياحي

يتطلب تنفيذ سياسة جذب الاستثمار الأجنبي تهيئة بيئة الاستثمار الملائمة، التي تعد المقوم الأساس لتنشيط حركة الاستثمار ومن أهم سماتها هو إعفاء شركات الاستثمار السياحي من الضرائب في بداية افتتاح المشاريع السياحية، وتوفير الطاقة بأسعار مناسبة وبنية تحتية جيدة ومتكاملة، وتسهيل إجراءات الجمارك بالنسبة للأجهزة والمعدات التي تحتاجها منشآتهم، وتقديم القروض الطويلة الأجل لشركات الاستثمار السياحي، فضلاً عن تطوير القوانين والتشريعات الاقتصادية المعززة لتشجيع إقامة الاستثمارات[37]. لاسيما وان العراق يتمتع بوجود العديد من فرص الاستثمار السياحي ومن هذه الفرص وجود مناطق الاهوار التي تتميز بمناظرها الخلابة وتنوع مواردها من الطيور والأسماك والحيوانات والتي تشكل مصدراً مهماً في التنوع البيولوجي في العراق، كما أنها توفر فرصة مستقبلية للسياحة الطبيعية طيلة أيام السنة [38].

## 3. اعتماد سياسات وبرامج للإرشاد والتوعية السياحية

في مختلف دول العالم تقوم الجهات المسئولة عن السياحة بتهيئة دليل سياحي توضح فيه أسماء المواقع السياحية بمختلف أنواعها دينية أو أثرية أو تاريخية وأماكن تواجدها، ووفقاً لهذا الدليل يطلب السائح الانتقال إلى الموقع السياحي الذي يريده[39]. في حين أن هذا لم نجده في العراق إذ لم تكن هناك سياسات وبرامج للتوعية السياحية، لذلك فمن اجل تفعيل النشاط السياحي وتنشيط الدعاية السياحية يتطلب اعتماد سياسات الإرشاد والتوعية السياحية والتي منها طبع ونشر الكتيبات والنشرات السياحية مع تقديم البرامج عبر وسائل الأعلام الصوتية والمرئية والمقروءة لاطلاع السياح على النشاطات السياحية المتوافرة وإعطاء فكرة عن طبيعة ونوعية السياحة لغرض الترويج عنها، ومن الاتجاهات الحديثة المستخدمة لتنشيط الدعاية السياحية هو فتح مواقع سياحية متخصصة على شبكة الانترنت لغرض الترويج عن المنتج السياحي[40]. فضلاً عن ذلك تطوير وتثقيف القوى العاملة في القطاع السياحي والفندقي، وذلك لان النشاط السياحي والفندقي نشاط خدمي يعتمد اعتماداً كلياً على العنصر البشري، وان كل شخص يعمل في مجال السياحة أو الفندقية يعد ممثلاً وسفيراً لبلده ، لذلك فان القطاع السياحي يحتاج إلى كادر متخصص ومدرب تدريباً كاملاً، كما يحتاج إلى خبرة وكفاءة أكاديمية، وهذا يتطلب الاهتمام بالمدارس والمعاهد والجامعات التي تدرس مواد السياحة والفندقية، أو فتح جامعات ومعاهد تخرج كادر سياحي مثقف ومدرب ومؤهل للعمل في هذا المجال[41].

### 4. الاستغلال الأمثل للموارد السياحية

يقصد بالاستغلال الأمثل هو الحصول على أقصى إشباع ممكن بأقل التكاليف، ويرتبط مفهوم الاستغلال الأمثل للموارد السياحية بالعلاقة بين السياحة والبيئة وهذا يعني الاستخدام المخطط للموارد وصيانتها والمحافظة عليها لتامين عطائها المستمر، الأمر الذي يعني صيانة وتطوير كافة الموارد السياحية سواء كانت طبيعية أم أثرية أم دينية أم تاريخية، لاسيما وان العراق يزخر بموارد وإمكانات سياحية كبيرة التي لا يزال قسماً واسعاً منها مهملة وغير مستغلة. كما انه يدخل ضمن المحافظة على الموارد الطبيعية هو تفادي النمو العشوائي للعمران بصورة تقضي على الجمال الطبيعي الذي يتميز به البلد من تضاريس جغرافية، وذلك عن طريق مراقبة الكثافات البنائية وكثافة حركة النقل داخل المدن لاسيما المدن السياحية وزيادة المناطق الخضراء[42].

### 5. الدعم المالي للقطاع السياحي

ويقصد به تقديم التخصيصات المالية اللازمة للنهوض بواقع القطاع السياحي في الخطط والبرامج الإنمائية للدولة وتطويرها من خلال إجراء مسح دقيق وشامل حول الإمكانات السياحية وضمان مشاركة الخبراء الوطنية والأجنبية بهذا الشأن، فضلاً عن دعم الإمكانات المادية للهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات حتى يمكنها من تطوير المناطق الأثرية القائمة إلى المستوى اللائق حضارياً، وزيادة عدد المتاحف والتوسع في أعمال التنقيب والصيانة والترميم في المناطق الأثرية الجديدة والتاريخية القديمة والكشف عن المزيد منها، وتوسيع حجم الخدمات السياحية وتعميق مساهمتها في القطاع السياحي في العراق[43].

### 6. تطوير قطاع النقل السياحي

يتطلب تطوير القطاع السياحي وجود شبكة نقل وطرق داخلية ذات كفاءة عالية إلى جانب توافر جميع الخدمات والمرافق اللازمة لحركة النقل، ويتم تحديد بدائل لهذه الشبكة ويتم دراستها وتقيمها من اجل اختيار البديل الأمثل الذي يوفر إمكانية أفضل لربط معظم المناطق السياحية ويوفر الأمان والراحة للسائح[44]. وينبغي تصمم هذه الشبكة بشكل جيد بحيث توفر للسائح الرؤيا المناسبة وتتيح له التمتع أثناء السفر والتنقل، إلى جانب ذلك ينبغي تطوير خطوط النقل لاسيما بالطائرات وجعلها ملائمة للطيران، كذلك تطوير أسطول النقل البري بالنسبة للباصات السياحية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، ووضع قانون خاص لها ومراقبتها بدقة لغرض منعها من استغلال السياح، وتشريع قانون للنقل السياحي الداخلي بالنسبة للباصات من حيث متانتها ووسائل الأمان فيها، وعدد المقاعد وعدد الركاب وتجهيزها بوسائل التدفئة والتبريد ...الخ[45]. فضلاً عن ذلك تحديث منظومة سكك الحديد وتطويرها ورفع كفاءتها التشغيلية لاسيما وان النقل بالسكك الحديدية يتمتع بفرص كبيرة لتطويره، فمساحة العراق وموقعة الجغرافي الإقليمي وخبرته الطويلة في مجال النقل بالسكك تؤهله لإقامة شبكة واسعة من خطوط النقل بالسكك الحديدية واستخدام افصل التقنيات في هذا المجال، لاسيما وان شبكة النقل العالمية بين الشرق والغرب سوف لا تتكامل من دون مرورها عبر الأراضي العراقية، وهذا سوف يحتم على العراق تطوير البنية التحتية لشبكة النقل الخاصة به، لاسيما شبكة سكك الحديد وتجهيزها بقاطرات حديثة وعربات وشاحنات جديدة لنقل المسافرين والبضائع بما يلبي حاجة السكان والسائحين، فضلاً عن ذلك ينبغي تحديث منظومة الاتصالات مع الأقمار الصناعية والإشارات في شبكة السكك الحديد، والتي تحدد موقع القطارات في أي وقت لأغراض تلافي وقوع حوادث وعطلات القطارات، إلى جانب كهربائية سكك الحديد وزيادة سرعتها للمسافرين [46].

### 7. تفعيل شركات النقل السياحية

يحتاج السائح إلى خدمات النقل للانتقال من موقع سياحي إلى أخر، ومن اجل كسب السياح يتطلب تفعيل شركات النقل السياحية في العراق، وذلك من خلال قيامها بتهيئة وسائل النقل الحديثة والمريحة والمكيفة للسياح.

### 8. تطوير التشريعات والأنظمة والإجراءات الحدودية لإدارة وتشغيل أنشطة القطاع السياحي

في كل دول العالم إجراءات وأنظمة إدارية تتعلق بالجوازات والتأشيرات، وضرائب الكمارك ودخول العملات الأجنبية وتبديلها، وإجراءات الدخول والخروج وأنظمة الصحة، والحجر الصحي، أن مرونة هذه الإجراءات ولباقة رجال الأمن والكمارك وغيره من المسئولين على الحدود البرية أو في المطارات أو الموانئ تعطي الانطباع الأول للسائح عن البلد القادم إليه وأهله، وهذا الانطباع سينقله معه عند عودته، كما يدخل تحت بند الأنظمة ودورها في تنشيط الحركة السياحية التشريعات والمواقف الحكومية من الحركة السياحية، ومكاتب السفر القومية والمحلية والخدمات العامة ومراقبة أسعار الفنادق والمطاعم، بل وأسعار السلع المختلفة لمنع استغلال السياح والأضرار بالقطاع السياحي[47]. فكلما كانت تلك الإجراءات والتشريعات متطورة كلما أدى ذلك إلى تطور القطاع السياحي.

### 9. تركيز الخدمات والمرافق السياحية

**ضمن مناطق محدودة على شكل منتجعات أو قرى سياحية أو مراكز حضرية سياحية، ويعمل هذا التركيز على توافر الايجابيات الآتية: فرص توفير خدمات النقل والبنية التحتية الأفضل والأكفأ وملائمة الخدمات والمرافق لحاجات ومتطلبات السائح، وتوفير الخدمات والمرافق المتخصصة نتيجة تمركزها في موقع محدد وتجاوز أي تأثيرات بيئية واجتماعية واقتصادية سيئة[48].**

### 10. التنمية السياحية

**من اجل النهوض بالقطاع السياحي ينبغي تحقيق التنمية السياحية ويتم ذلك من خلال السعي لدفع عوامل الإنتاج في القطاع السياحي من خلال الاستفادة من المقومات الطبيعية والبشرية والتاريخية واستخدامها بطريقة مثلى لتطوير الخدمات السياحية، ومن ثم النظر إلى التنمية السياحية بأنها أداة ووسيلة رئيسة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية كما أنها وسيلة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة[49]. كما موضح في الشكل البياني الآتي:**

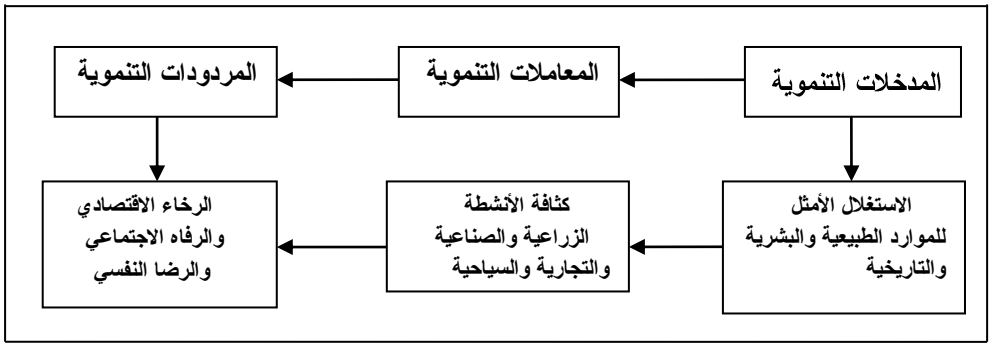


**الشكل (2)**
**التنمية السياحية**

**المصدر: حسين علي احمد ومجيد علي حمزة واقع، " الخدمات السياحية في البصرة والسبل الكفيلة لإعادة تأهيلها "، مجلة دراسات البصرة ، السنة الثالثة ، العدد 6، 2008، البصرة، ص 138.**

## الاستنتاجات

1. **يعد القطاع السياحي إحدى أهم الدعائم الأساسية التي تساهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للعراق، لان هذا القطاع يساهم في دعم اقتصاده من خلال جذب رؤوس الأموال الضخمة، والعملات الصعبة، وتشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، والقضاء على البطالة، وسد العجز في ميزان المدفوعات.**
2. **شهد قطاع السياحة في العراق نمواً ملحوظاً خلال المدة (2004– 2013) إذ ازداد عدد السياح ورافقت تلك الزيادة تحسن واضح في مدة أقامة السياح، مما انعكس ذلك في زيادة حجم الإيرادات السياحية لميزان المدفوعات.**
3. **اتسم القطاع السياحي في العراق بمحدودية الفنادق الفخمة من الدرجتين الممتازة والأولى، مما انعكس ذلك في محدودية عدد النزلاء فيها.**
4. **يساهم القطاع السياحي بنسبة ضئيلة جداً من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعود إلى تراجع أداء القطاع السياحي كبقية القطاعات الأخرى نتيجة هيمنة قطاع النفط لاسيما بعد ارتفاع أسعار النفط العالمية.**
5. **يؤمن القطاع السياحي فرص عمل لتشغيل العمالة العاطلة سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر وبشكل مباشر عن طريق العمل داخل القطاع السياحي ومرافقه المتعددة، وبشكل غير مباشر عن طريق ارتباط القطاع السياحي مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى المتصلة به كقطاع البنية التحتية وغيرها من القطاعات الأخرى.**
6. **تدني مستوى الخبرات والخدمات العامة لقطاعي النقل والسياحة فما تزال الخبرات المتوافرة في تلك المجالات متواضعة لا تتناسب مع المتطلبات التي ترتقي إليها السياحة العراقية من حيث المكانة والعدد.**
7. **إن قطاع البنية التحتية في العراق لا تتناسب مع الحركة السياحية فيه لاسيما فيما يخص كفاءة شبكة الطرق، فما تزال معظمها دون المستوى المطلوب ولا ترتقي لمتطلبات الحركة المتزايدة عليها.**
8. **إن تحسين وتوسيع الهياكل الأساسية للخدمات السياحية من إيواء ونقل ووعي سياحي وتسهيل إجراءات الحصول على سمة الدخول وهذه كلها تعد من الوسائل المهمة للنهوض بواقع القطاع السياحي غير أن هذا ما لا نجده في العراق.**

## التوصيات

1. يتمتع العراق بمناطق سياحية كثيرة يمكن استثمارها لتطوير السياحة فيه ومنها منطقة الاهوار، إذ تتمثل الاهوار بالبيئة الطبيعية التي تجمع بين جمال الاهوار الطبيعي وبين ما يعيش به من كائنات حية نباتية وحيوانية، فضلاً عن ذلك يوجد في العراق العديد من المناطق التراثية والدينية والترفيهية يمكن أن تتحول إلى فرص استثمارية سياحية كبيرة منها آثار بابل والجنائن المعلقة وغيرها من المعالم الحضارية الشامخة.
2. رفع مستوى الأداء الاقتصادي للقطاع السياحي من خلال زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات وتوليد فرص العمل، ليكون مساهماً فعالاً في تنويع الأساس الاقتصادي للبلد وللحد من البطالة والفقر لاسيما في المناطق السياحية الريفية.
3. إن تعدد هيكلية القطاع السياحي من سياحة دينية وطبيعية وترفيهية وسياحة الأعمال وغيرها، فهذا التعدد والتنوع في هيكلية القطاع السياحي يتطلب وجود منظومة قانونية وتشريعية تواكب التطور الحاصل في هذا القطاع من اجل توفير الراحة والأمان للسائح. ويتم ذلك من خلال إدخال إصلاحات قانونية من النواحي الهيكلية والإجرائية والموضوعية.
4. الحفاظ على الإرث الحضاري والتاريخي للعراق وتطويره واستغلاله بشكل كفوء كمقوم أساس لتطوير السياحة وتأهيل العراق لان يتبوأ موقعاً متقدم ضمن الإرث الحضاري والتاريخي للعالم.
5. إنعاش الترويج السياحي وتنظيمه، وذلك من خلال إصدار النشرات السياحية والمجلات والأفلام، وتوفير المعلومات والبيانات حول الأماكن السياحية من أجل تعريف السائح بأهم المواقع الأثرية والسياحية والدينية المتاحة.
6. يحتاج القطاع السياحي إلى تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية مناسبة، لكي تحظى بثقة السياح، لان السياح عادة ما يبحثون عن الدول ذات البيئة الاقتصادية والسياسية المستقرة وأنظمة قانونية داعمة للسياحة.
7. وضع قانون خاص بالاستثمار السياحي، الهدف منه تنمية وتطوير القطاع السياحي ومرافقه، وتشجيع الاستثمار في مجالاته المختلفة، وإيجاد الظروف الملائمة للاستثمارات السياحية وتشجيع تلك الاستثمارات.
8. تامين متطلبات الجذب السياحي لاسيما في مجال تامين خدمات الإيواء وخدمات النقل والضيافة والخدمات المصرفية المتطورة والمحافظة على امن السياح والسهر على راحتهم.

## الهوامش

1. مصطفى يوسف كافي، " صناعة السياحة والأمن السياحي" ، الطبعة الأولى، ( دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ، دمشق، 2009 )، ص28.
2. احمد محمود مقابلة، " صناعة السياحية "، الطبعة الأولى، ( دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007)، ص67.
3. ناجي التوني،" دور وآفاق القطاع السياحي في اقتصاديات الأقطار العربية "، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مايو 2001)، ص1.
4. عثمان محمد غنيم و بنيتا نبيل سعد، " التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل"، الطبعة الأولى، ( دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999)، ص22.
5. بنيامين يوخنا دانيال، " التشريعات السياحية في البلاد العربية "، عدم توافر الطبعة، ( مطبعة سهردهم، اربيل، 2010)، ص3.
6. خالد مقابلة، " فن الدلالة السياحية "، الطبعة الثانية، ( دار وائل للنشر، عمان، 2003)، ص16.
7. نشوى مصطفى، " العلاقة بين الخدمات السياحية والتغير المناخي في بعض الدول العربية "، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 9 و10، ديسمبر 2012، جامعة بغداد، ص250.
8. مصطفى يوسف كافي، مصدر سابق، ص14.
9. منال عبد المنعم مكية، " السياحة تشريعات ومبادئ "، الطبعة الأولى، (دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2000)، ص133.
10. سيناء صالح مهدي الأحمر، " جغرافية السياحة الترويجية في دولة الأمارات العربية المتحدة"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب جامعة بغداد،( جامعة بغداد، بغداد، 2004)، ص89.
11. خالد مقابلة، مصدر سابق، ص28.
12. حسام حامد يونس، " تطور الأهمية النسبية لصناعة السياحة العربية عالمياً "، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد10، 2008، جامعة تكريت، ص71.
13. خالد مقابلة، مصدر سابق، ص229.
14. مصطفى يوسف كافي، مصدر سابق، ص164.
15. عثمان محمد غنيم و بنيتا نبيل سعد، مصدر سابق، ص90.
16. احمد محمود مقابلة، " مصدر سابق "، ص 33.
17. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية 2013– 2017، بغداد، كانون الثاني، 2013، ص108.
18. فضل احمد يونس ، " الجغرافية السياحية"، ( دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1993)، ص25.
19. زيد عبودي ، " فن إدارة الفنادق والنشاط السياحي"، الطبعة الأولى ( دار كنوز المعرفة، عمان، 2007)، ص181.
20. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية 2013– 2017، مصدر سابق، ص108.
21. المصدر نفسه، ص106.
22. عبيد سرور العتيبي، " السياحة والترويج في دولة الكويت" ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 107، السنة 28، 2002، ص200.

23." أهمية الموقع الجغرافي للعراق"، مأخوذة من شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الآتي: www.arabgeographers.net
24.وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية 2013- 2017، مصدر سابق، ص11.
25.بنيامين يوخنا دانيال، " المغريات السياحية"، الطبعة الأولى، (مطبعة سهردهم، اربيل،2006)، ص36.
26.المصدر نفسه، ص37.
27.فضل احمد يونس، مصدر سابق، ص72.
28.وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية 2013- 2017، مصدر سابق، ص97.
29.منال عبد المنعم مكية، مصدر سابق، ص135.
30. مصطفى يوسف كافي، مصدر سابق، ص104.
31.عثمان محمد غنيم و بنيتا نبيل سعد، مصدر سابق، ص188.
32.رياض بن جليلي وآخرون، " السياحة في الدول العربية ـ مقوماتها ومكامن تنافسيتها "، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 110، العدد الأول، يناير 2008، ص12.
33.حميدة بوعموشة، " دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة ـ دراسة حالة الجزائر" ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2012، ص23.
34.إسماعيل محمد علي الدباغ و مها عبد الستار السامرائي، " طرق احتساب الدخل السياحي بين هموم الجانب النظري ومعوقات الجانب التطبيقي مع إشارة خاصة للعراق"، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون، العدد 39، 2011، ص239.
35.خالد عبد الحميد عبد المجيد، " دور السياحة في الاقتصاد العراقي"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة المستنصرية، ( بغداد، جامعة المستنصرية، 1985)، ص42.
36.وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، لجنة تنمية القطاع الخاص، مسودة ورقة القطاع الخاص، الإصدار الثاني، تشرين الثاني، 2009، ص36.
37.المصدر نفسه، ص15.
38.وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية 2013- 2017، مصدر مذكور سابقاً، ص146.
39.حاكم محسن محمد، " دور الاستثمار العربي والأجنبي في دعم الاقتصاد العراقي ـ دراسة تطبيقية في محافظة كربلاء"، بحث مأخوذ من شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الآتي: onlinewww.ahlulbait
40.بنيامين يوخنا دانيال، " المغريات السياحية"، مصدر سابق، ص42.
41.منال عبد المنعم مكية، " مصدر سابق "، ص142.
42.مصطفى يوسف كافي، مصدر سابق، ص149.
43.علي العامري، " واقع وتحديات التنمية السياحية في العراق "، مأخوذة من شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الآتي: www. Almutmar. Com
44.عثمان محمد غنيم و بنيتا نبيل سعد، مصدر مذكور سابقاً، ص100.
45.منال عبد المنعم مكية، مصدر سابق، ص100.
46.وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية 2013- 2017، مصدر سابق، ص90.
47.محمد عبد الحميد الحمادي، " السياحة في منطقة البحر المتوسط"، الكتاب الجغرافي السنوي، السنة الثالثة، العدد3، 1987، ص67.
48.عثمان محمد غنيم و بنيتا نبيل سعد، مصدر سابق، ص98.
49. حسين علي احمد و مجيد علي حمزة، " واقع الخدمات السياحية في البصرة والسبل الكفيلة لإعادة تأهيلها "، مجلة دراسات البصرة ، السنة الثالثة ، العدد 6، 2008، البصرة، ص 138.

## قائمة المصادر

### أولاً: الكتب


1. احمد محمود مقابلة، " صناعة السياحية "، الطبعة الأولى، ( دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007).
2. بنيامين يوخنا دانيال، " التشريعات السياحية في البلاد العربية "، عدم توافر الطبعة، ( مطبعة سهردهم، اربيل، 2010).
3. بنيامين يوخنا دانيال، " المغريات السياحية"، الطبعة الأولى، ( مطبعة سهردهم، اربيل، 2006).
4. خالد مقابلة، " فن الدلالة السياحية "، الطبعة الثانية، ( دار وائل للنشر، عمان،2003).
5. زيد عبودي ، " فن إدارة الفنادق والنشاط السياحي"، الطبعة الأولى ( دار كنوز المعرفة، عمان، 2007).
6. عثمان محمد غنيم و بنيتا نبيل سعد، " التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل"، الطبعة الأولى، ( دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999).
7. فضل احمد يونس،" الجغرافية السياحية"،( دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،1993).
8. محمد عبد الحميد الحمادي، " السياحة في منطقة البحر المتوسط"، الكتاب الجغرافي السنوي، السنة الثالثة، العدد3، 1987.
9. مصطفى يوسف كافي، " صناعة السياحة والأمن السياحي" ، الطبعة الأولى، ( دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2009).
10. منال عبد المنعم مكية، " السياحة تشريعات ومبادئ "، الطبعة الأولى، ( دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ).

## ثانياً: المجلات العلمية


1. إسماعيل محمد علي الدباغ و مها عبد الستار السامرائي، " طرق احتساب الدخل السياحي بين هموم الجانب النظري ومعوقات الجانب التطبيقي مع إشارة خاصة للعراق"، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون، العدد 39، بغداد، 2011.
2. حسام حامد يونس، " تطور الأهمية النسبية لصناعة السياحة العربية عالمياً "، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد10، تكريت، 2008.
3. حسين علي احمد و مجيد علي حمزة، " واقع الخدمات السياحية في البصرة والسبل الكفيلة لإعادة تأهيلها "، مجلة دراسات البصرة ، السنة الثالثة، العدد 6، جامعة البصرة، 2008.
4. رياض بن جليلي وآخرون، " السياحة في الدول العربية ـ مقوماتها ومكامن تنافسيتها "، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 110، العدد الأول، يناير 2008.
5. عبيد سرور العتيبي، " السياحة والترويج في دولة الكويت" ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 107، السنة 28، 2002.
6. ناجي التوني،" دور وآفاق القطاع السياحي في اقتصاديات الأقطار العربية "، مجلة جسر التنمية، (المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مايو 2001 ).
7. نشوى مصطفى، " العلاقة بين الخدمات السياحية والتغير المناخي في بعض الدول العربية "، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 9 و10، ديسمبر 2012.


## ثالثاً: الرسائل الجامعية


1. حميدة بوعموشة، " دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة ــ دراسة حالة الجزائر" ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2012.
2. خالد عبد الحميد عبد المجيد، " دور السياحة في الاقتصاد العراقي"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة المستنصرية، (جامعة المستنصرية، بغداد، 1985).
3. سيناء صالح مهدي الأحمر، " جغرافية السياحة الترويجية في دولة الأمارات العربية المتحدة"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب جامعة بغداد،( بغداد، جامعة بغداد، 2004).


## رابعاً: شبكة المعلومات الدولية الانترنت


1. حاك محسن محمد، " دور الاستثمار العربي والأجنبي في دعم الاقتصاد العراقي ـ دراسة تطبيقية في محافظة كربلاء"، بحث مأخوذ من شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الآتي: onlinewww.ahlulbait
2. علي العامري، " واقع وتحديات التنمية السياحية في العراق "، مأخوذة من شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الآتي: www. Almutmar. Com
3. " أهمية الموقع الجغرافي للعراق"، مأخوذة من شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الآتي: www.arabgeographers.net


## خامساً: النشرات الإحصائية.


1. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، لجنة تنمية القطاع الخاص، مسودة ورقة القطاع الخاص، الإصدار الثاني، تشرين الثاني، 2009.
2. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية 2013– 2017، بغداد، كانون الثاني، 2013.
3. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لسنة 2013.


.....

.....

.....